المغرب في مواجهة الهيمنة الاستعمارية و كفاحه من أجل الاستقلال

شاهيد الحسين

الضغوط الإستعمارية و محاولات الإصلاح

الضغوط الإستعمارية و نتائجها

الضغوط الفرنسية:
- **عسكريا:** انهزام الجيش المغربي أمام الجيش الفرنسي في معركة "إيسلي" سنة 1844 بعد مساندته للمقاومة المسلحة الجزائرية, مما ترتب عن هذه المعركة عقد معاهدة "لالة مغنية" سنة 1845 التي تركت الحدود المغربية الجزائرية غامضة. و قد استغلت فرنسا هذا الغموض لتحتل أجزاء من الصحراء المغربية الشرقية.
- **اقتصاديا:** حصول فرنسا على امتيازات تجارية بمقتضى الإتفاقية الفرنسية المغربية سنة 1863.
- **ديبلوماسيا:** توفير فرنسا للحماية القنصلية لعملائها من المغاربة (المحميون).

الضغوط البريطانية:
- **اقتصاديا:** إرغام المغرب على التخلي عن سياسة الإحتراز (العزلة) بالتوقيع على الإتفاقية التجارية المغربية الإنجليزية سنة 1856 التي منحت للإنجليز عدة امتيازات منها: حق الإستقرار بالمغرب و مزاولة التجارة و امتلاك العقارات + التزام المغرب بإلغاء القيود الجمركية المفروضة على الصادرات و الواردات (الكونطرادات).
- **ديبلوماسيا:** منح بريطانيا الحماية القنصلية لوسطائها التجاريين المغاربة بموجب نفس الإتفاقية.

الضغوط الإسبانية:
- **عسكريا:** توسيع اسبانيا لنفوذها في ضواحي "سبتة" المحتلة, و إعلانها الحرب على المغرب سنة 1859 التي انتهت بانهزام الجيش المغربي و احتلال "تطوان" سنة 1860.
- **اقتصاديا:** عقد معاهدة الصلح بين الطرفين سنة 1860 التي تضمنت شروطا قاسية منها: توسيع حدود سبتة + تنازل المغرب لإسبانيا عن مركز ساحلي في الجنوب + أداؤه لغرامة مالية باهضة استنزفت خزينة الدولة و فرضت على المغرب اقتسام مداخيله من الرسوم الجمركية مع اسبانيا.
- **ديبلوماسيا:** توقيع المغرب سنة 1861 معاهدة مع اسبانيا أتاحت لها فرض الحماية القنصلية على غرار فرنسا و بريطانيا.

نتائج هذه الضغوط الإستعمارية: انعقد سنة 1880 "مؤتمر مدريد" بحضور ممثلي الدول الأوروبية و المغرب, حيث أكد على الحماية القنصلية و منح المحميين عدة امتيازات أجنبية, منها: عدم الخضوع للقانون المغربي + عدم أداء الضرائب و الغرامات و الخدمة العسكرية. و قد نتج عن هذا الضغط عدة مشاكل, أهمها:
- تزايد عدد المحميين و المس بسيادة المغرب
- انخفاض مداخيل الدولة المغربية و تراكم ديونها
- تغلغل الرأسمال الأوروبي و إفلاس التجار و الحرفيين المغاربة

محاولات الإصلاح بالمغرب و عوامل فشلها

الإصلاحات المغربية:
- **إصلاحات عسكرية:** إرسال بعثات طلابية إلى أوربا لمتابعة التكوين العسكري + استدعاء أطر أوروبية لتدريب الجيش المغربي + شراء الأسلحة الحديثة و تشييد مصنعين للأسلحة بفاس و مراكش + إنشاء الأسطول الحربي لحماية السواحل.
- **إصلاحات إدارية:** تحديد مهمة الصدر الأعظم + إحداث وزارات جديدة (وزارة الدفاع و الخارجية) و القيادات الصغرى.
- **إصلاحات اقتصادية:** إدخال مزروعات جديدة (القطن + قصب السكر) + خلق بعض الصناعات الحديثة (النسيج + السكر + الورق) + ترميم الموانئ و تجهيزها + استخراج الفحم الحجري.
- **إصلاحات جبائية:** فرض ضرائب متعددة (مكوس الأبواب + الحافر + الأسواق) قبل فرض ضريبة "الترتيب".
- **إصلاحات نقدية:** تداول العملات الفرنسية و الإسبانية داخل البلد + الرفع من قيمة العملة الوطنية و محاربة تزويرها و تهريبها + إنشاء دار السكة + ضبط صرف العملات.
- **إصلاح التعليم:** تأسيس مدرسة عصرية لتلقي العلوم الحديثة + تخصيص منح و مكافئات للطلبة المتفوقين + إرسال بعثات طلابية إلى أوربا.

عوامل فشل هذه الإصلاحات:
- **عوامل خارجية:** كثرة الضغوط الإستعمارية التي أضعفت الدولة المغربية اقتصاديا, ماليا, سياسيا و عسكريا.
- **عوامل داخلية:** تزايد عدد المحميين + معارضة زعماء القبائل و الفقهاء لهذه الإصلاحات التي تضر بمصالحهم و بالتالي قيام بعض الثورات + حدوث بعض الكوارث الطبيعية.

التغلغل و الإستغلال الإستعماري

نظام الحماية

مفهومه: تعني الحماية نظام دولة تحتفظ بمؤسساتها و حكومتها و تدير شؤونها بنفسها, لكن تحت مراقبة دولة أوربية. و تتكون معاهدة الحماية من 9 فصول تنص كلها على تقسيم المغرب إلى 3 مناطق نفوذ مع تعيين الجنرال الفرنسي ليوطي أول مقيم عام و الإحتفاظ بسلطة السلطان الرمزية التي جرد كليا من صلاحياته فيها.

سياق فرضه: ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية في فرض الحماية على المغرب, حيث تميز وضعه السياسي و الإقتصادي بأزمة خانقة و ضعف كبير, و من ذلك : إستبداد باحماد بالحكم منذ وفاة الحسن 1 – صغر سن المولى عبد العزيز و ضعف شخصيته – اندلاع ثورة الريسوني و ثورة " بوحمارة " – خلع المغاربة للمولى عبد العزيز بعد قبوله لشروط الخزيرات 1906 – تولية المولى عبد الحفيظ 1908 الذي قبل بدوره لهذه الشروط و أخذه لقرض 100مليون فرنك فرنسي – محاصرة المغاربة للمولى عبد الحفيظ في قصر فرساي مما جعله يطلب الحماية من فرنسا – تزايد الضغوط الترابية على المغرب – إندلاع أزمات مالية خانقة و اللجوء إلى الإقتراض من الخارج – فشل الإصلاحات النقدية بسبب التهريب و الإكتناز – إنتشار موجات الجفاف و الجراد. و نظرا لأهمية المغرب و موقعه الإستراتيجي, ازداد الإهتمام الأوربي به. ففرنسا تحلم باحتلاله لتواجدها في الجزائر و تونس, و إسبانيا تدعي أن لها حقوقا تاريخية منذ احتلالها لسبتة و مليلية, و بريطانيا تنوي احتلاله لتواجدها في جبل طارق, في حين أن إيطاليا تخطط لاحتلاله منذ فشلها في احتلال تونس, و ألمانيا تتشوق إلى احتلاله منذ وحدتها. و قد أدى هذا الإهتمام بالمغرب إلى استنجاد المولى عبد الحفيظ بفرنسا التي أرغمته بعد عدة مفاوضات على توقيع معاهدة فاس / الحماية يوم 30 مارس 1912 .

أجهزته

في المنطقة الفرنسية: ثم اعتماد 3 أنواع من المؤسسات، فعلى المستوى المركزي هناك مؤسسة الإقامة، المديريات و مؤسسة القضاء. و على المستوى الإقليمي تم تقسيم المغرب إلى 7 أقاليم: 3 عسكرية في الشمال و 3 مدنية في الوسط ثم قيادة أكادير. أما على المستوى المحلي، فتم تعيين القياد في البوادي و الباشا في المدن.

في المنطقة الإسبانية: يتولى تسييرها المفوض السامي، و فيها 3 إدارات: مركزية يمثلها مناديب عن كل وزارة , و جهوية يمثلها مراقب الناحية، و تم فيها تقسيم المغرب إلى 5 مناطق نفوذ محلية يمثلها المراقب المحلي الذي يستعين بالباشا و القائد.

الوضع الدولي لطنجة: تم تدويل وضع طنجة وفقا لمقررات مؤتمر باريس1923 . و يقوم هذا الوضع الدولي على الإحتفاظ بسلطة السلطان الرمزية. و تضم منطقة طنجة 3 هيئات : المجلس التشريعي، لجنة المراقبة، السلطة التنفيذية و محكمة مختلطة من 7 قضاة.

آلياته

تجهيزية: تشمل الطرق، السكك الحديدية و الموانئ، بهدف تسريع و تسهيل وثيرة الإستغلال و ربط مناطق الإنتاج بمناطق التصدير.

مالية: تشمل الإستثمارات و القروض لمنح امتيازات للمعمرين و إفلاس الفلاح المغربي.

إدارية: تشمل الإقامة العامة و المحافظة العقارية لمراقبة كل ما يجري في البلاد.

بشرية: تتمثل في الإستعباد و الإستمالة، و بالتالي انقسام المجتمع المغربي إلى فئة مستفيدة و أخرى متضررة.

عقارية: تتجلى في الإستيطان الزراعي بغية امتلاك أجود الأراضي و نقل المعمرين من باقي المستعمرات إلى المغرب

مظاهر الإستغلال

شمل هذا الإستغلال كل القطاعات الإقتصادية المهمة. ففي القطاع الفلاحي، تمت السيطرة على الأراضي الفلاحية بطرق مشروعة و غير مشروعة، و اعتماد الإستيطان الزراعي الرسمي و الخاص. كما تم احتلال أجود الأراضي في السهول و تطبيق المحافظة العقارية ثم ستبدال الزراعة المعيشية بالزراعة التسويقية. و في القطاع الصناعي، هيمن الرأسمال الأجنبي و الشركات الأجنبية و أفلست الصناعة التقليدية الوطنية بفعل الإغراق. و في القطاع التجاري، عانت التجارة الداخلية من المنافسة، و التجارة الخارجية من هيمنة الشركات الأجنبية. أما في قطاع المناجم، فتم احتكار مختلف المناجم و المعادن، و كدا احتكار الإنتاج من طرف الشركات الأجنبية، إلى جانب استغلال الفوسفاط عن طريق المكتب الشريف للفوسفاط.

نتائجه

اقتصاديا: سيطرة المعمرين على أجود و أوسع الأراضي مقابل حرمان المغاربة منها – ارتباط الحرفيين بالسوق و شراؤهم للمواد الأجنبية مجبرين – انهيار الحرف المحلية و إفلاس الحرفيين بعد تراجع قدرتهم الشرائية – معاناة العمال من انخفاض الأجور و ارتفاع عدد ساعات العمل ثم انتهاك حقوقهم - الإرتفاع الصاروخي للأسعار و الضرائب و توالي الأزمات.

إجتماعيا: إتساع دائرة الفقر و انتشار الجوع – تنظيم هجرة واسعة من البوادي نحو المدن – ظهور أحياء هامشية و عشوائية – ظهور طبقة عاملة كادحة و فئة أخرى من العملاء تغتني على حسابها و تخدم مصالح المترووبل – الإهتمام بالتعليم العصري من طرف أبناء الأعيان و اقتصار التعليم التقليدي لباقي أبناء المغاربة.

سياسيا: بروز رد فعل مباشر من طرف المغاربة و السلطان تجسد في قيامهم بمقاومة مسلحة و أخرى سياسية.

الكفاح من أجل الإستقلال

الكفاح المسلح

امتد من 1912 إلى1934 ، و هو رد فعل طبيعي ضد الإستغلال الإستعماري. و قد اندلع أساسا في المناطق الريفية الجبلية و الأمازيغية، قاده رجال بسطاء و حققوا انتصارات مهمة. و أهم مظاهر هذا الكفاح:

في منطقة سوس: تزعم المقاومة احمد الهيبة و انهزم ضد فرنسا سنة 1912 في معركة سيدي بوعثمان نتيجة ضعف شخصيته و قلة خبرته العسكرية و ضعف الأسلحة ثم تواطؤ القياد.

في الأطلس المتوسط: تزعم المقاومة موحا أوحمو الزياني الذي انتصر على فرنسا سنة 1914 في معركة الهري بفضل صمود و خفة المقاتلين ثم أهمية الجبال.

في الشمال الريفي: تزعم المقاومة عبد الكريم الخطابي الذي انتصر على إسبانيا سنة 1921 في معركة أنوال بفعل اعتماد حرب العصابات و الحصول على غنائم كثيرة.

في الجنوب الشرقي: تزعم المقاومة عسو أوباسلام و انتصر على فرنسا سنة 1933 في معركة بوكافر نتيجة مقتل 10 ظباط في صفوف المستعمر.

النضال السياسي

ظروف نشأته: ظهر نتيجة عدة عوامل, أهمها : توقف المقاومة المسلحة في البوادي –1934 إصدار الظهير البربري 1930 لتمزيق الوحدة المغربية – توحد المغاربة جميعا و رفضهم لهذا الظهير ثم احتفالهم بعيد العرش كرمز لتلاحم الشعب بالملك و ردا على الظهير – إنشاء مجلة "المغرب" و جريدة "عمل الشعب" لفضح ممارسات الإستعمار – إنشاء حزب "كتلة العمل الوطني 1934 "من طرف علال الفاسي و محمد بلحسن الوزاني، و الذي طالب بعدة إصلاحات أهمها : إلغاء الإدارة المباشرة و تكوين حكومة مغربية – إيقاف الإستيطان الزراعي و إلغاء الرسوم و الضرائب – محاربة الفقر و البطالة قم العمل بـ 8ساعات يوميا إلى جانب إحياء التعليم الإبتدائي و مجانيته .

من المطالبة بالإصلاح إلى المطالبةبالإستقلال: بعد الرفض و الإهمال الذي تلقته مطالب الحركة الوطنية من طرف سلطات الإستعمار، تيقن السلطان محمد بن يوسف و كل المغاربة من أن السبيل إلى الإصلاح هو الإستقلال. و هكذا اتجهت المقاومة السياسية نحو الإستقلال مع مساهمة مجموعة من العوامل في هذا التحول أهمها : إنشاء عدة أحزاب [الإستقلال، الإصلاحات الوطنية] و جرائد [صوت المغرب] و جمعيات [الشروق و الهلالية] – وعود الرئيس الأمريكي روزفلت أثناء زيارته لأنفا1934 – إنهزام فرنسا المبكر في الحرب ع 2 - المساهمة العسكرية و البشرية للمغاربة في الحرب - صدور الميثاق الوطني الأطلسي 1941 و إنشاء هئية الأمم 1945 – نضج الطبقة العاملة و تطور العمل السياسي و النقابي بالمغرب – زيارة السلطان التاريخية لطنجة 1947 و خطابه فيها من أجل الإستقلال.

دور ثورة الملك و الشعب في تحقيق الإستقلال: تمثل ثورة الملك و الشعب أهم مظهر للنضال السياسي الذي ازداد قوة بعد خطاب طنجة, و تلا ذلك مجموعة من الأحداث أهمها : زيارة السلطان لفرنسا 1950 و مطالبته هناك بحق الإستقلال – انطلاق العمل الفدائي 1951 و الذي بلغ أوجه بتنفيذ 119 عملية فدائية – احتجاج المغاربة على اغتيال التونسي فرحات حشاد 1952 – انطلاق ثورة الملك و الشعب 1953 بعد نفي السلطان خارج البلاد – إنشاء جيش التحرير و المقاومة – عودة السلطان من منفاه 1955 و إعلان الاستقلال الرسمي للبلاد 1956 .

إستكمال الوحدة الترابية: لقد كان استقلال المغرب ممهدا لإتمام وحدته الترابية, حيث تم استرجاع كل المنطقة الفرنسية و الإسبانية الشمالية 1956 و إلغاء الوضع الدولي لطنجة1957 ، ثم استرجاع طرفاية 1985 و سيدي إفني 1969 و كدا استرجاع منطقة الساقية الحمراء 1975 بعد تنظيم المسيرة الخضراء, و إقليم وادي الذهب بعد تخلي موريتانيا عنه. و من الأساليب المعتمدة في هذا ذلك, اعتماد الحوار و التفاهم و كل الطرق السلمية الممكنة كتنظيم المسيرة الخضراء بعض عرض قضية الصحراء على محكمة لاهاي, ثم توقيع المعاهدة الثلاثية بمدريد عن نهاية تصرف إسبانيا في الأقاليم الصحراوية, فضلا عن بيعة سكان وادي الذهب للحسن 2 بالرباط.